

دور مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب الأغواط
The Role of Tax Governance Principles on Reducing Tax Evasion: A Case Study of the Tax Directorate of Laghouat

جمعيات زين العابدين^{1*}، قوادري محمد²

¹ طالب دكتوراه، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة

زيان عاشور الجلفة، (الجزائر)، zineelabidin.djamat@univ-djelfa.dz

² أستاذ محاضر رتبة أ، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة،

جامعة زيان عاشور الجلفة، (الجزائر)، kouadrimed82@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/20

تاريخ القبول: 2024/11/22

تاريخ الاستلام: 2024/10/15

المخلص:	Abstract :
تسلط هذه الدراسة الضوء على مدى أهمية مبادئ الحوكمة الجبائية ودورها الفعال في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مما يساهم بشكل ملحوظ في تقليل التأثيرات السلبية التي تنجم عنه. وفي هذا السياق، خلصت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق هذه المبادئ يساهم في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي ويساعد في تعزيز الالتزام الضريبي. إذ إن تجسيد الحوكمة الجبائية يساهم ليس فقط في زيادة الإيرادات بشكل مباشر، بل أيضاً في تحسين العلاقات بين المكلفين والإدارات الضريبية، مما يؤدي إلى بيئة ضريبية أكثر استقراراً وكفاءة. كلمات مفتاحية: الحوكمة الجبائية، مبادئ الحوكمة الجبائية، التهرب الضريبي. تصنيفات JEL : G30 ; H26	This study underscores the significance of tax governance principles and their pivotal role in curbing tax evasion, thereby mitigating its adverse impacts. Findings reveal that implementing these principles effectively reduces tax evasion and enhances tax compliance. By embodying tax governance, not only do revenues increase directly, but relationships between taxpayers and tax authorities also improve, fostering a more stable and efficient tax environment. Key words : Tax governance, Principles of tax governance, Tax evasion JEL Classification Codes : G30 ; H26

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

إن الحوكمة الجبائية تمثل أحد العناصر الأساسية في تعزيز فعالية النظام الضريبي في الجزائر، حيث تلعب دوراً محورياً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. في ظل التحديات التي تواجهها الإدارة الضريبية، مثل ضعف الشفافية ونقص الكفاءة، تبرز الحاجة الملحة لتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية بشكل فعال. تهدف هذه الحوكمة إلى تحسين إدارة الضرائب من خلال تعزيز المساءلة والشفافية، مما يساهم في استعادة الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين.

تعتبر الضرائب أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك، فإن التهرب الضريبي يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف التنموية. لذا، فإن تطبيق الحوكمة الجبائية يوفر إطاراً قانونياً وإجرائياً يساهم في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال تحسين آليات المراقبة والتفتيش وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية.

ومن خلال هذه الدراسة، سنستكشف دور الحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، مع التركيز على استراتيجيات الإدارة الضريبية وفعالية الإجراءات المتبعة لتحقيق الشفافية والمساءلة

إشكالية الدراسة:

تمكن مشكلة الدراسة في كون المنظومة الضريبية الجزائرية تعاني من ضعف في تطبيق القوانين والتشريعات والإجراءات المصادق عليها، بالإضافة للثغرات القانونية الكثيرة والمستغلة من الطرف المتهربين والتي تتسع تزامناً مع تطور الاقتصاد. ومنه نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي على مستوى مديرية

الضرائب بولاية الأغواط؟

من السؤال الرئيسي يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-هل يوجد دور لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط؟

-هل يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط؟

-هل يوجد دور للجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط؟

-هل يوجد دور لمبدأ المساءلة للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة ننتقل من الفرضية التالية:
- لا يوجد دور لمبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط وتندرج تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية:
 - لا يوجد دور لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.
 - لا يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.
 - لا يوجد دور للجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.
 - لا يوجد دور لمبدأ المساءلة للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.
- أهمية الدراسة:

تتجلى أهميتها فيما يلي:

- تساهم في فهم كيفية تعزيز فعالية النظام الضريبي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية، مما يساعد على تحسين إدارة الضرائب وزيادة الإيرادات الحكومية.
- تسلط الضوء على استراتيجيات فعالة لمكافحة التهرب الضريبي، مما يساهم في تقليل الفجوات المالية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.
- تساعد الدراسة في تقييم الأداء الإداري للإدارة الضريبية وتحديد نقاط القوة والضعف، مما يساهم في تحسين العمليات الإدارية.
- توضح مدى مساهمة الحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي مع الإشارة إلى تأثيرها على الحصيلة الضريبية

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تتعلق بفهم وتحليل دور الحوكمة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، نذكرها كما يلي:
- تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية على تعزيز الشفافية والمصداقية في النظام الضريبي، مما يساهم في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الأفراد والشركات.
 - تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الإجراءات المتبعة في إدارات الضرائب في الأغواط، وكيف يمكن لهذه الإجراءات أن تحسن من كفاءة التحصيل الضريبي.
 - تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية للإدارة الضريبية حول كيفية تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية، مما يساهم في تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

- تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة الجبائية والإيرادات الضريبية، بهدف فهم كيف يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على مستوى الإيرادات التي تحصلها الدولة.
منهجية وأدوات الدراسة:

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع من خلال توضيح المفاهيم النظرية للحوكمة الجبائية وظاهرة التهرب الضريبي، واستخدامنا برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.
الدراسات السابقة:

دراسة "Lucimar and Oceano Cabral de Ávila و Hugo Leonardo Menezes de Carvalho" بعنوان "TAX GOVERNANCE: A STUDY OF ITS EFFECTS ON TAX EVASION"، مجلة الأعمال البرازيلية، العدد التاسع عشر، 2022، هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الحوكمة الجبائية والتهرب الضريبي، وتؤكد الدراسة أن ممارسات الحوكمة الجبائية تؤثر بشكل إيجابي على مستوى التهرب الضريبي. وأظهرت النتائج أن الدول التي تتبنى ممارسات حوكمة جبائية لديها مستويات أقل من التهرب الضريبي، مما يؤكد على أهمية هذه الممارسات في تحسين الامتثال الضريبي.

دراسة "Irma Mosquera Valderrama" بعنوان "Global Tax Governance" دليل أكسفورد لقانون الضرائب الدولي، كتب أكسفورد اليدوية (2023؛ الطبعة عبر الإنترنت، أكاديمية أكسفورد، 23 أكتوبر 2023)، تتناول هذه الدراسة مفهوم الحوكمة الضريبية العالمية، حيث تستعرض التغيرات في صنع قوانين الضرائب الدولية وتفاعل الدول مع المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والأمم المتحدة. وتعتبر هذه الدراسة مهمة لفهم كيفية تأثير الحوكمة الضريبية العالمية على سلوك الدول والشركات فيما يتعلق بالامتثال الضريبي، كما تسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات شاملة في النظام الضريبي العالمي لمواجهة تحديات التهرب الضريبي، وتؤكد على أهمية وجود إطار مؤسسي قوي يدعم التعاون بين الدول في مجال الضرائب، مما يساهم في معالجة قضايا مثل الازدواج الضريبي وتجنب عدم فرض الضرائب.

دراسة "أشرف سالم عبد الكافي" بعنوان "أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات الضريبية دراسة ميدانية على إدارات مصلحة الضرائب في ليبيا"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت بليبيا، العدد الرابع، 2018، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات الضريبية وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر ويحسن من إجراءات تحصيل الإيرادات، وأن تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على إجراءات وسائل التحصيل الضريبي وذلك من خلال حصر وتسجيل المكلفين ومتابعته.

دراسة عوادية خديجة بعنوان "دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس- أظهرت أن ضعف الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية يعد أحد أهم

أسباب التهرب الضريبي. وقد أكدت النتائج أن تطبيق الحوكمة الضريبية يساهم في تعزيز الثقة والشفافية، وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

دراسة طيبة محمد رضى، بوعزة عبد القادر، بعنوان "دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار-" مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، 2020 هدفت إلى دراسة مدى مساهمة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر، حيث توصل البحث إلى أن تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية تساهم في زيادة التزام المكلفين بمتطلبات الإفصاح في القوائم الجبائية وتحسين جودتها. تتميز هاته الدراسة عن الدراسات السابقة المشابهة بعدة جوانب رئيسية تسلط الضوء على أهميتها الفريدة. أولاً، تركز الدراسة على مديرية الضرائب في الأغواط، مما يوفر تحليلاً عميقاً للسياق المحلي والخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على فعالية الحوكمة الجبائية والتهرب الضريبي. بينما تناولت الدراسات الأخرى مناطق مختلفة، فإن هذا التركيز الجغرافي يسمح بفهم أعمق للتحديات والفرص المحددة التي تواجهها الأغواط. ثانياً، تتناول الدراسة العوامل المحلية مثل الوعي الضريبي والثقافة الضريبية، وتقدم توصيات مخصصة تناسب السياق المحلي، مما يعزز من إمكانية تطبيق النتائج بشكل فعال. أخيراً، تركز على أداء الإدارة الضريبية عكس الدراسات السابقة، وتترامن الدراسة مع التغيرات والإجراءات الحديثة في القوانين الجبائية.

المحور الأول: الجانب النظري للدراسة

أولاً: الحوكمة الجبائية

1. تعريف الحوكمة الجبائية:

-الحوكمة الجبائية هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحسين إدارة النظام الضريبي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تحصيل الضرائب. تسعى هذه الحوكمة إلى تقليل التهرب الضريبي وزيادة الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية. (صالح و قطيب ، 2024 ، صفحة 143)

وعرفت بأنها عملية وضع وتطبيق (إنشاء، تعديل، إلغاء) القوانين الجبائية مع مراعاة المبادئ الأساسية للحوكمة لتحقيق أهدافها ومنها الشفافية والمساءلة. (بوشوشة، 2021، صفحة 107)

وقد تم تعريف الحوكمة الجبائية على أنها مجموعة من الممارسات والسياسات التي تهدف إلى تحسين إدارة الضرائب وتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي. (Hugo Leonardo Menezes de Carvalho & Lucimar Antônio Cabral de Ávila, 2022, p. 458)

وفقاً لمؤسسة ديلويت، تُعتبر الحوكمة الجبائية "الحل النهائي للامتثال" في ظل بيئة تنظيمية متزايدة التعقيد، حيث يتطلب الأمر من المؤسسات تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الضريبية والامتثال للقوانين المتغيرة باستمرار. (Lopo Martinez et al., 2022, p. 458)

وبناء على ما سبق نستطيع أن نقول إن الحوكمة الجبائية هي تلك القوانين والإجراءات والتدابير والقرارات التي تمكن الإدارة الضريبية من تحسين فعالية النظام الجبائي وتوفير الشفافية التامة، وإلغاء جميع أشكال التمييز في تطبيق التشريع الجبائي.

2. أهمية الحوكمة الجبائية:

وتتمثل فيما يلي: (Elham Jaafer Alshawhi, Suhail Abdullah Al-Tamimi, Majid Ahmed AL

Anssari, & Mohammed Faraj Hanoon, 2023)

- تحسين كفاءة إدارة الضرائب: تساعد حوكمة الضرائب في تحسين كفاءة إدارة الضرائب من خلال وضع أطر عمل واضحة للإدارة، وضمان الشفافية والمساءلة في عملياتها.
- زيادة الامتثال الضريبي: عندما يرى دافعو الضرائب أن النظام الضريبي عادل وشفاف، ويثقون في قدرة إدارة الضرائب على إنفاذ القوانين، يصبحون أكثر استعدادًا للامتثال لقوانين الضرائب بشكل طوعي.
- تحسين جودة بيانات الضرائب: تساهم حوكمة الضرائب في تحسين جودة بيانات الضرائب من خلال ضمان دقة البيانات وسلامتها وشفافيتها، مما يُسهل على إدارة الضرائب القيام بمهامها بكفاءة.
- خفض تكاليف الامتثال: يمكن لحوكمة الضرائب الجيدة أن تُسهل على دافعي الضرائب فهم القوانين والامتثال لها، مما يُقلل من تكاليف الامتثال عليهم وعلى إدارة الضرائب.
- الحد من فرص التهرب الضريبي: من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، تُساعد حوكمة الضرائب في الحد من فرص التهرب الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.
- تعزيز عدالة النظام الضريبي: تسعى حوكمة الضرائب إلى ضمان عدالة النظام الضريبي من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل ومتسق على جميع دافعي الضرائب.
- زيادة ثقة الجمهور في إدارة الضرائب: عندما تكون إدارة الضرائب شفافة ومسؤولة، تزداد ثقة الجمهور فيها، مما يُساهم في تحسين العلاقة بين دافعي الضرائب وإدارة الضرائب.

3. مبادئ الحوكمة الجبائية:

يمكن تركيز المبادئ الأساسية للحوكمة الجبائية في العناصر التالية:

- ضرورة وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية: من الضروري أن يتواجد نظام متكامل وفعال للحوكمة الضريبية. يركز هذا النظام في إدارة الضرائب على تعزيز مستوى الشفافية والكفاءة، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين السارية. يتم توزيع المهام بين الجهات المعنية بشكل دقيق، مع توفير السلطات الإشرافية والتنظيمية بالموارد والقدرات اللازمة لأداء واجباتهم بكفاءة وموضوعية. لذلك، يجب العمل على تطوير نظام للحوكمة الضريبية يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام يتميز بالشفافية والفعالية (عوادية، 2021، صفحة 146)

- المساءلة: الأنظمة المتوفرة للمساءلة تعمل بناءً على المسؤوليات والصلاحيات التي تم منحها للعاملين في السلطة التنفيذية، وهي تهدف إلى زيادة ثقة الأطراف المتعلقة بالنزاهة في الإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الأنظمة إلى تحسين أداء العاملين والتقليل من الفساد المالي والإداري. الإدارة الضريبية تتحمل المسؤولية تجاه موظفيها فيما يتعلق بقراراتها، ويحق للأشخاص الملزمين بدفع الضرائب تقديم قضاياهم أمام المحكمة. (توايتية و معمري، 2019، صفحة 47)

- الإفصاح والشفافية: الشفافية في تقديم القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية للمكلفين يمكن أن تعزز قدرتهم على فهم الضرائب المفروضة على دخلهم، مما يبعد اللبس والغموض ويبسط الإجراءات، يهدف هذا المبدأ إلى تعزيز الثقة بين الحكومة والمكلفين، مما يساهم في تحسين مستوى الامتثال الضريبي. (مولود، 2015، صفحة 146)

- الجهة الاشرافية المسؤولة عن إدارة الضرائب: هو أحد المبادئ الأساسية في الحوكمة الجبائية، حيث تعتبر الجهة المسؤولة عن توجيه وإدارة الأنشطة الضريبية وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية يتمثل دورها في تحديد المهام والصلاحيات بشكل واضح ومعلن، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. (عوادية، 2021، صفحة 146)

ثانيا: التهرب الضريبي

1. تعريف التهرب الضريبي:

اختلف الخبراء والباحثون في إعطاء تعريف واحد للتهرب الضريبي حيث تعددت التعاريف وتنوعت ولعل من أحدثها ما يلي:

التهرب الضريبي هو استخدام وسائل غير قانونية لتقليل أو تجنب دفع الضرائب، وغالبًا ما يتضمن تقديم معلومات مضللة أو إخفاء الأصول. يُعتبر جريمة تؤثر سلبًا على الإيرادات الحكومية. (Renyan Mu, Nigatu Mengesha Fentaw, & Lu Zhang, 2023, p. 3)

التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يقوم به الأفراد أو الشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة، مما يؤدي إلى فقدان الإيرادات الحكومية. (Hossain, Ali, Ling, & Fung, 2023, p. 276)

اهتم المشرع الجزائري بجريمة التهرب الضريبي، ويظهر ذلك من خلال النصوص القانونية التي تنظم مختلف الضرائب، والتي تحدد الحالات التي تعتبر تهريبًا ضريبيًا وتعرض مرتكبيها للمسؤولية القانونية. على سبيل المثال ما نصت به المادة 122 من الأمر 102-76 المتعلق بقانون الرسم على رقم الأعمال، والمادة 18 من الأمر 76-103 من قانون الطابع، ونصوص أخرى (تغريب، 2023، صفحة 306)، وبناء على النصوص القانونية الجزائرية فإن التهرب الضريبي هو عملية يقوم من خلالها الأفراد أو الشركات بتجنب دفع الضرائب المستحقة عن طريق وسائل غير قانونية، مثل إخفاء الدخل، أو عدم الإبلاغ عن المعاملات المالية، أو استخدام طرق غير قانونية لتقليل العبء الضريبي

وعليه يمكننا أن نقول إن التهرب الضريبي هو ممارسة غير قانونية يقوم من خلالها الأفراد أو الكيانات بإخفاء أو تقليل التزاماتهم الضريبية عن طريق وسائل مثل تقديم معلومات خاطئة أو إخفاء الدخل، حيث يؤدي إلى فقدان الإيرادات الحكومية ويعوق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. أسباب التهرب الضريبي في الجزائر:

تتعدد وتنوع أسباب التهرب الضريبي بشكل لا يمكن تحديده بدقة، نظرًا لتأثرها بمتغيرات عديدة كالتشريعات المالية المختلفة، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بالإضافة إلى مستوى الوعي العام، وكفاءة الأجهزة الرقابية، وفعالية الإجراءات الإدارية. ومع ذلك، نذكر منها كما يلي:

- الأسباب الاقتصادية: من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب، الأمر الذي قد يولد لدى المكلف الإحساس بأن هناك نسبة كبيرة من دخله تُستقطع عبر الضرائب. (فهيمه، 2018، صفحة 41)

- الأسباب التشريعية: وهي المتعلقة بالضريبة والنظام الضريبية المتمثلة في ثقل العبء الضريبي، عدم وضوح وتعقد النصوص التشريعية بالإضافة إلى انعدام الاستقرار القانوني نتيجة التغيرات المستمرة على كل الأصعدة، ضعف في الجزاء ضد المخالفين والمتهربين من دفع الضرائب. (حديدي و حمودة، 2019، صفحة 221)

- الأسباب الأخلاقية: يعد ضعف الوعي الضريبي من الأسباب الرئيسة للتهرب الضريبي، فكلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعف الدافع نحو التهرب وإذا كان الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعيفا كان الإقبال على التهرب الضريبي قويا. (لشلح، 2018، صفحة 264)

- الأسباب الإدارية: تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت التهرب الضريبي. (رحال، عوادي، و عيدة، 2019، صفحة 73)

3. مساهمة مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي:

وتتمثل فيما يلي: (Hji Panayi, 2018)

1. تعزيز الشفافية: تعمل الحوكمة الضريبية على تحسين الشفافية في العمليات الضريبية. عندما تكون القوانين والإجراءات واضحة ومتاحة للجميع، يصبح من الصعب على الأفراد أو الشركات التهرب من التزاماتهم الضريبية. تشير الدراسات إلى أن البلدان التي تطبق ممارسات حوكمة ضريبية جيدة تتمتع بمستويات أقل من التهرب الضريبي

2. تحسين الكفاءة: تساهم الحوكمة الضريبية في تحسين كفاءة إدارة الضرائب، مما يساعد على تقليل الفجوات في التحصيل الضريبي ويعزز فعالية الإجراءات المتخذة ضد التهرب.

3. تقييم المخاطر: تتيح الحوكمة الضريبية للإدارات الضريبية تقييم المخاطر المرتبطة بالامتثال الضريبي بشكل أفضل، مما يمكنها من اتخاذ إجراءات استباقية لمكافحة التهرب الضريبي. تشير الأدلة إلى أن وجود آليات حوكمة ضريبية قوية يمكن أن يقلل من المخاطر المرتبطة بالتهرب

4. تعزيز المساءلة: تعزز الحوكمة الضريبية المساءلة داخل النظام الضريبي، مما يعني أن هناك عواقب واضحة على الأفراد أو الكيانات التي لا تمتثل للقوانين الضريبية.

5. دعم التنمية الاقتصادية: من خلال تحسين إدارة الضرائب، تساهم الحوكمة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

الطريقة والإجراءات:

1. أداة الدراسة:

اعتمدنا في جمع البيانات على أداة الاستبيان الذي تمكنا من خلاله إلى معرفة آراء ووجهات نظر العاملين في مديرية الضرائب لولاية الأغواط، يتكون الاستبيان جزئين الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية، والجزء الثاني يتكون من 29 عبارة تم استخدامها لمعالجة مشكلة الدراسة، حيث تم تقسيم الجزء الثاني إلى محورين أساسيين هما: "الحوكمة الجبائية" و "التهرب الضريبي" وقسم المحور الأول إلى أربعة أبعاد، أما المحور الثاني إلى بعدين، واستندنا في تحليل نتائجه إلى البرنامج الإحصائي SPSS 24.

2. عينة الدراسة:

يتكون من مختلف العاملين في مديرية الضرائب لولاية الأغواط (مفتش رئيسي، رئيس مصلحة، محاسب، مراجع جبائي، الوظائف الإدارية الأخرى ...)، وتم تقديم 50 استبانة على جميع أفراد العينة استرجع منها النصف.

3. قياس ثبات أداة الدراسة:

أ. الصدق الظاهري: تم تقديم الاستبيان لمجموعة من الأساتذة في مجال التخصص، والتزمنا بإجراء كافة التعديلات المقترحة.

ب. ثبات الاستبانة:

بغرض دراسة ثبات الاستبيان وهي المرحلة التي يراد منها تقييم الأداة المستعملة في الدراسة، تم استخدام معامل "ألفا كرومباخ" الذي يعبر عن نسبة الثبات للعينة المختارة، حيث تم جمع جميع عبارات الاستبيان ضمن محورين المتغير التابع والمستقل، وكانت قيمة معامل ألفا يساوي 0.872 أي أكبر من 85% وهذا يدل على أن الاستبانة تتميز بالثبات.

الجدول 1: نتائج اختبار معامل ألفا كرومباخ

عدد العناصر	معامل ألفا كرومباخ
2	0.872

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

4. النتائج والمناقشة:

أ. نتائج الإجابات عينة الدراسة حول المحور الأول والمتمثل في الحوكمة الجبائية

الجدول 2: إجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تتوفر الإدارة الجبائية على لوائح وقوانين وأنظمة داخلية تسهل عمل الموظفين	3.68	1.71	موافق
2	يعكس الهيكل التنظيمي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وقنوات التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام	3.8	0.5	موافق
3	تطبق الإدارة الجبائية القوانين والأنظمة السارية المفعول في أداء مهامها	3.96	0.37333333	موافق
4	تتمتع الجهات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية في الإدارة الجبائية بالسلطة الكافية للقيام بمهامها على أكمل وجه	3.04	1.08333333	موافق
	مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية	3.62	0.91	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

تشير نتائج التحليل إلى أن المستجوبين يميلون بشكل عام إلى الموافقة على فعالية الإدارة الجبائية في توفير لوائح وقوانين وأنظمة داخلية تسهل عمل الموظفين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.68، مما يدل على توافق جيد، إلا أن الانحراف المعياري المرتفع 1.71 يشير إلى وجود تباين ملحوظ في الآراء حول هذا الموضوع، (يمكن أن يكون هذا التباين نتيجة لمجموعة من العوامل المتعلقة بالتجارب الشخصية، الفهم والمعرفة، الثقة والتوقعات، بالإضافة إلى الاختلافات الإدارية)، كما أظهرت النتائج توافقاً قوياً بشأن الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية، الذي يعكس توزيعاً فعالاً للصلاحيات والمسؤوليات، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط 3.80 مع انحراف معياري منخفض 0.50، مما يدل على اتفاق واسع بين المستجوبين. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن المستجوبين يعتقدون أن الإدارة تطبق القوانين والأنظمة السارية بشكل فعال، حيث سجلت هذه العبارة أعلى متوسط 3.96 مع انحراف معياري منخفض 0.373، مما يعكس توافقاً عاماً قوياً بين المشاركين حول كفاءة تطبيق القوانين. ومع ذلك، كانت هناك بعض الشكوك حول كفاية السلطات الممنوحة للجهات الرقابية والتنظيمية، وفي الأخير، أظهرت النتائج أهمية وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية، حيث جاءت بمتوسط 3.62 مع انحراف معياري 0.91، مما يدل على توافق جيد ولكن مع بعض التباين في الآراء حول فعالية هذا الإطار. بشكل عام، تعكس النتائج توافقاً إيجابياً حول فعالية الإدارة الجبائية في تطبيق الأنظمة واللوائح، بينما تشير إلى الحاجة لمزيد من البحث والتحليل لفهم التحديات المتعلقة بكفاية السلطات الممنوحة للجهات الرقابية والتنظيمية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

أ-1- عرض نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات البعد الثاني لمتغير الحوكمة الجبائية

الجدول 3: إجابات أفراد العينة حول عبارات البعد الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يتم إعلام المكلفين بالقوانين الجبائية الجديدة من خلال المطويات والملصقات الحائطية	3.48	0.79333333	موافق
2	تلتزم المديرية بتقديم معلومات مفصلة وواضحة عن أي استفسار موجه لها من المكلفين	3.72	0.79333333	موافق
3	يتم إشراك المكلفين في كل الإجراءات واستقطاع الضريبة عن طريق وسائل النشر المتعددة	3.44	0.67333333	موافق
4	تتسم التشريعات الجبائية بالوضوح بحيث يفهمها عامة المكلفين	3.28	0.87666667	محايد
5	يتم التقليل والتبسيط قدر الإمكان في الإجراءات الإدارية المرافقة للرد والمعالجة لاعتراضات المكلفين	3.24	0.77333333	محايد
	مبدأ الإفصاح والشفافية	3.432	0.8586	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن مبدأ الشفافية والإفصاح حظي بتقييم إيجابي، حيث حصل على متوسط مرتفع قدره 3.43 وتقييم موافق، ويدل ذلك على توفر معلومات واضحة وقوانين شفافة تتعلق بالضرائب، سواء من ناحية تحديد الوعاء الضريبي أو عملية التحصيل، كما أن الانحراف المعياري المنخفض الذي بلغ 0.858 يُشير إلى اتفاق أفراد العينة على التزام الإدارة الضريبية بهذا المبدأ في تعاملها مع المكلفين ويُظهر ذلك حرص الإدارة على توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب، مما يلبي احتياجات المكلفين ويُجيب على تساؤلاتهم.

أ-2- عرض نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات دور الجهة الاشرافية المسؤولية عن إدارة الضرائب

الجدول 4: إجابات أفراد العينة حول عبارات دور الجهة الاشرافية المسؤولية عن إدارة الضرائب

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يجتمع الجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية بصفة دورية وفق جدول أعمال يحدد مسبقا	3.08	0.99333333	محايد

2	يقف أعضاء الجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية بصفة مستمرة على المشاكل التي تعترض سير عمل الإدارة الجبائية	2.96	0.95666667	محايد
3	يقف أعضاء الجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية بصفة مستمرة على المشاكل التي تعترض سير عمل الإدارة الجبائية	3.12	0.86	محايد
4	تساهم الجهة الاشرافية في وضع استراتيجيات ناجحة لإدارة مواردها البشرية بكفاءة عالية	2.92	0.82666667	محايد
5	تسهل الجهة الاشرافية على إلزام الموظفين باللوائح والقوانين وأخلاقيات المهنة المعمول بها قانونا	3.44	1.00666667	محايد
	دور الجهة الاشرافية المسؤولة عن إدارة الضرائب	3.104	0.9286	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

تظهر النتائج المتعلقة بالجهة الإشرافية على الإدارة الضريبية مجموعة من الآراء التي تعكس فعالية العمل والإجراءات المتبعة، حيث تشير النتائج إلى أن الاجتماع الدوري للجهة الإشرافية مع الإدارة الضريبية حصل على متوسط 3.08 مع انحراف معياري 0.9933، مما يدل على أن المشاركين يرون أهمية هذه الاجتماعات، رغم أن التقييم لا يعكس حماساً كبيراً، وحصلت العبارة التي تشير إلى متابعة أعضاء الجهة الإشرافية للمشاكل التي تعترض سير العمل على متوسط 2.96 و 3.12 في عبارتين مختلفتين، مما يشير إلى عدم وجود تقييم إيجابي قوي حول فعالية هذه المتابعة، حيث يظهر الانحراف المعياري المرتفع 0.9567 و 0.86 تبايناً في الآراء حول مدى فعالية هذه المتابعة. أما بالنسبة لدور الجهة الإشرافية في وضع استراتيجيات ناجحة لإدارة الموارد البشرية، فقد حصلت على متوسط 2.92 مع انحراف معياري 0.8267، مما يدل على أن المشاركين لا يرون أن هناك جهوداً كافية في هذا المجال، وفيما يتعلق بالتزام الموظفين باللوائح والقوانين وأخلاقيات المهنة، حصلت هذه العبارة على متوسط 3.44 مع انحراف معياري 1.0067، مما يشير إلى أن هناك اعترافاً بأهمية هذا الالتزام، وهو ما يعكس بعض الرضا عن الإجراءات المتبعة. وأخيراً، يشير متوسط 3.104 لدور الجهة الاشرافية المسؤولة عن إدارة الضرائب إلى وجود آراء محايدة حول فعالية هذا الدور، مما يدل على الحاجة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في تطبيقه

أ-3- عرض نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات مبدأ المساءلة

الجدول 5: إجابات أفراد العينة حول عبارات مبدأ المساءلة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تتاح للمكلفين إمكانية مراجعة القرارات التي تتخذها الإدارة الجبائية في حقهم	3.76	0.69	موافق

2	يوجد في المديرية دليل لوصف كامل ومفصل لمهام وواجبات وصلاحيات كل وظيفة	3.12	1.19333333	محايد
3	هناك لجان مراقبة وتفتيش من الوزارة مهمتها التأكد من حسن سير الأعمال في المديرية	3.36	0.65666667	محايد
4	يحصل الموظفون على التسهيلات المادية والإدارية اللازمة لأداء أعمالهم	2.52	1.09333333	غير موافق
5	توجد إجراءات صارمة ضد أعوان الضرائب في حالة إخلالهم بواجباتهم	3.36	1.24	محايد
	مبدأ المساءلة	3.224	0.9746	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يُظهر الجدول مجموعة من الآراء التي تعكس فعالية الإجراءات المتبعة وشفافية العمل داخل المديرية. أولاً، هناك توافق عام حول إمكانية مراجعة القرارات التي تتخذها الإدارة الجبائية، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط 3.76 وانحراف معياري منخفض 0.69، مما يشير إلى رضا المشاركين عن هذه الخطوة التي تعزز الشفافية وتمكن المكلفين من الاعتراض. ومع ذلك، يبدو أن هناك تبايناً في الآراء حول وجود دليل يصف مهام وواجبات وصلاحيات كل وظيفة في المديرية، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط محايد 3.12 مع انحراف معياري مرتفع 1.1933، مما يدل على عدم وضوح الرؤية بشأن توفر هذا الدليل وفعاليتها. بالإضافة إلى ذلك، حصلت العبارة المتعلقة بوجود لجان مراقبة وتفتيش من الوزارة للتأكد من حسن سير الأعمال في المديرية على متوسط 3.36 مع انحراف معياري 0.6567، مما يعكس آراء مختلطة حول فعالية هذه اللجان في تحقيق الأهداف المرجوة، ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى أن الموظفين لا يحصلون على التسهيلات المادية والإدارية اللازمة لأداء أعمالهم، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط 2.52 مع انحراف معياري مرتفع 1.0933، مما يدل على عدم رضا المشاركين عن توفر هذه التسهيلات، وهو ما قد يؤثر سلباً على أداء الموظفين وكفاءة العمل الإداري. أما بالنسبة للإجراءات الصارمة ضد أعوان الضرائب في حالة إخلالهم بواجباتهم، فقد حصلت على متوسط محايد 3.36 مع انحراف معياري 1.24، مما يدل على وجود آراء متباينة حول فعالية هذه الإجراءات في تعزيز المساءلة، وأخيراً يشير مبدأ المساءلة الذي حصل على متوسط 3.224 وانحراف معياري 0.9746 إلى الحاجة لمزيد من الوضوح والشفافية في تطبيقه.

ب- نتائج آراء العينة الدراسة حول المحور الثاني والمتمثل في الحد من التهرب الضريبي

ب-1- عرض نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات بعد الأسباب التشريعية

الجدول 6: إجابات أفراد العينة لعبارات بعد الأسباب التشريعية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تتسم القوانين الجبائية بصياغة دقيقة وصارمة، وتخلو من الفجوات التي تمكن من الهروب الضريبي	2.8	1.41666667	محايد
2	الإجراءات القانونية الخاصة بالتشريعات الجبائية المطبقة رادعة للمكلفين المتخلفين عن أداء الضريبة	3.48	1.01	موافق
3	كفاءة مفتشي الضرائب تسمح بالتقدير الدقيق للوعاء الضريبي للمكلفين	3.52	1.26	موافق
4	تتم المتابعة الجدية لتطبيق العقوبات الجبائية على المتهمين من دفع الضريبة	3.52	0.92666667	موافق
5	توجد في التشريعات الجبائية بعض الحوافز للمكلفين الملتزمين بدفع الضرائب	3.64	0.90666667	موافق
	الأسباب التشريعية	3.39	1.104	موافق

المصدر: من إعداد المصدر: الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

تشير النتائج من الجدول إلى أن هناك توازنًا في الآراء حول فعالية القوانين الجبائية، حيث حصلت العبارة المتعلقة بصياغة القوانين الجبائية على متوسط محايد 2.8 مع انحراف معياري مرتفع 1.4167، مما يدل على تباين كبير في الآراء حول دقة هذه القوانين. وحصلت معظم العبارات الأخرى على تقييمات إيجابية، حيث تشير إلى أن الإجراءات القانونية والتشريعات الجبائية تعتبر رادعة وفعالة حيث تحصلت العبارة الثانية على متوسط 3.48 وانحراف معياري 1.01، مما يدل على توافق عام حول فعاليتها في ردع المتهمين عن دفع الضرائب، والعبارة الثالثة تحصلت على متوسط 3.52 مما يشير إلى رضا عام عن قدرة المفتشين على تقدير الوعاء الضريبي بدقة، أما بخصوص العبارة الرابعة تحصلت على متوسط 3.52 أيضًا، مما يدل على وجود متابعة جادة لتطبيق العقوبات، إضافة إلى ذلك أتت العبارة المرتبطة بوجود حوافز للمكلفين الملتزمين بمتوسط حسابي قدره 3.64، مع انحراف معياري 0.93، مما يعكس وجود بعض الاختلاف في الآراء حول هذه الحوافز، لكنها تبقى في نطاق إيجابي. بشكل عام، تعكس النتائج دعمًا ملموسًا للإجراءات القانونية المتبعة، إلا أنها تشير في الوقت نفسه إلى أن هناك حاجة للتعامل مع بعض الفجوات التي تعتري تشريعات الضرائب لضمان فعاليتها بشكل أكبر.

ب-2- عرض نتائج إجابات أفراد العينة لعبارات بعد الأسباب الإدارية والفنية:

الجدول 7: إجابات أفراد العينة لعبارات بعد الأسباب الإدارية والفنية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	المتابعة القضائية للمكلفين المتهربين تؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي	3.48	0.6766 6667	موافق
2	تتبع الإدارة الجبائية نظام فعال لتحصيل مستحققاتها المتأخرة على المكلفين	3.28	1.0433 3333	محايد
3	تلجأ الإدارة الجبائية لطلب بيانات عن المكلفين حول وضعيتهم الجبائية من أي مصالح حكومية عند الضرورة	3.64	0.49	موافق
4	تتم مراعاة الظروف المالية للمكلف في فترة حساب وتحصيل الضريبة	3.16	1.0566 6667	موافق
5	تحتفظ الإدارة الضريبية بقاعدة بيانات إلكترونية للمكلفين، كما يتم تحيينها باستمرار	3.52	1.1766 6667	محايد
	الأسباب الإدارية والفنية	3.41	0.88	موافق

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

تشير النتائج من الجدول أعلاه إلى وجود توافق عام حول فعالية المتابعة القضائية للمكلفين المتهربين، حيث حصلت العبارة التي تؤكد ذلك على متوسط 3.48 وانحراف معياري منخفض 0.6767، مما يدل على رضا المشاركين حول دور هذه المتابعة في الحد من التهرب الضريبي. بالمقابل، حصلت العبارة المتعلقة بتتبع الإدارة الجبائية لنظام فعال لتحصيل مستحققاتها المتأخرة على متوسط محايد 3.28 مع انحراف معياري مرتفع 1.0433، مما يشير إلى تباين في الآراء حول فعالية هذا النظام ووجود مجال للتحسين. كما أظهرت النتائج أن الإدارة تلجأ لطلب بيانات عن المكلفين من المصالح الحكومية عند الضرورة، حيث حصلت هذه العبارة على متوسط 3.64 وانحراف معياري منخفض 0.49، مما يعكس توافقاً عاماً حول أهمية هذه الخطوة في تحسين التحصيل الضريبي. ومع ذلك، حصلت العبارة التي تتحدث عن مراعاة الظروف المالية للمكلفين خلال حساب وتحصيل الضريبة على متوسط 3.16 مع انحراف معياري مرتفع 1.0567، مما يدل على وجود بعض التحفظات حول كيفية تطبيق هذا المبدأ بشكل فعلي. أخيراً، تشير النتائج حول قاعدة البيانات الإلكترونية التي تحتفظ بها الإدارة الضريبية إلى متوسط محايد 3.52 مع انحراف معياري مرتفع 1.1767، مما يدل على آراء متباينة حول فعالية هذه القاعدة وتحديثها المستمر. بشكل عام، تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تحسين بعض الجوانب الإدارية والفنية لتعزيز فعالية النظام الضريبي في الجزائر.

3. اختبار الفرضيات:

أ. الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية بعدم وجود دور لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

الجدول 8: يمثل نموذج الانحدار لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

البيان	اختبار T	مستوى الدلالة T	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة F	معامل الارتباط R	معامل التحديد
الثابت	2.526	0.019	1.638				
مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية	2.768	0.011	0.119	7.660	0.011	0.500	0.25

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يبين الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية والمتغير التابع، حيث أن مستوى دلالة قيمة T المحسوبة "0.011" وهو أقل من مستوى المعنوية "0.05"، يوجد دور لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين "0.500" وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية، كما أن هذا المبدأ يفسر 25 % من التغير الحاصل في المتغير التابع حسب قيمة معامل التحديد "0.25"، ونلاحظ أيضاً أن مستوى دلالة قيمة اختبار فيشر F "0.011" هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نحكم على جودة صلاحية نموذج الفرضية الأولى. وقيمة معامل الانحدار B "0.119"، أي كلما ارتفع مستوى تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية بوحدة واحدة ارتفع مستوى الحد من التهرب الضريبي بقيمة "11.9%"، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة B في حالة عدم تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية في المؤسسة محل الدراسة تساوي "1.638"

$$Y = 1.638 + 0.119x$$

وعليه نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة: يوجد دور لتطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

ب. الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية بعدم وجود دور مبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

الجدول رقم 9: يمثل نموذج الانحدار البسيط لأثر مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي:

البيان	اختبار T	مستوى الدلالة T	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة F	معامل الارتباط R	معامل التحديد
الثابت	2.516	0.019	1.203				
مبدأ الإفصاح والشفافية	4.701	0.000	0.128	22.095	0.000	0.700	0.490

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ الإفصاح والشفافية والمتغير التابع، حيث أن مستوى دلالة قيمة T المحسوبة "0.000" وهو أقل من مستوى المعنوية "0.05"، أي يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين "0.700" وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد يساوي "0.490" ويعني أن 49% من التغير الحاصل في المتغير التابع يفسره مبدأ الإفصاح والشفافية، ونلاحظ أيضا أن مستوى دلالة قيمة اختبار فيشر F "0.000" هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نحكم على جودة صلاحية نموذج الفرضية الثانية. وقيمة معامل الانحدار B "0.128"، أي كلما ارتفع مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة ارتفع مستوى الحد من التهرب الضريبي ب 12.8%، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة B في حالة عدم تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة محل الدراسة تساوي "1.203".

بناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور

لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط" ويكون نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y = 1.203 + 0.128x$$

ج. الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية بعدم وجود دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

الجدول رقم 10: يمثل نموذج الانحدار البسيط لأثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من التهرب الضريبي

البيان	اختبار T	مستوى الدلالة T	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة F	معامل الارتباط R	معامل التحديد
الثابت	3.657	0.001	1.611				
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	4.183	0.000	0.116	17.493	0.000	0.657	0.432

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يبين الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والمتغير التابع، حيث أن مستوى دلالة قيمة T المحسوبة "0.000" وهو أقل من مستوى المعنوية "0.05"، أي يوجد دور لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين "0.657" وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد يساوي "0.432" ويعني أن 43.2% من التغير الحاصل في المتغير التابع يفسره مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ونلاحظ أيضاً أن مستوى دلالة قيمة اختبار فيشر F "0.000" هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نحكم على جودة صلاحية نموذج الفرضية الثالثة. وقيمة معامل الانحدار B "0.116"، أي كلما ارتفع مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة ارتفع مستوى الحد من التهرب الضريبي ب 11.6%، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة B في حالة عدم تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في المؤسسة محل الدراسة تساوي "1.611".

بناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد دور لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة للحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط" ويكون نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y = 1.611 + 0.116x$$

د. الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص الفرضية بعدم وجود دور لتطبيق مبدأ المساءلة للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

الجدول رقم 11: يمثل نموذج الانحدار البسيط لأثر مبدأ المساءلة في الحد من التهرب الضريبي

البيان	اختبار T	مستوى الدلالة T	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة F	معامل الارتباط R	معامل التحديد
الثابت	2.970	0.007	1.683				
مبدأ المساءلة	3.101	0.005	0.107	9.618	0.005	0.543	0.295

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المساءلة والمتغير التابع، حيث أن مستوى دلالة قيمة T المحسوبة "0.005" وهو أقل من مستوى المعنوية "0.05"، أي يوجد دور لمبدأ المساءلة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين "0.543" وهو يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد يساوي "0.295" ويعني أن 29.5% من التغير الحاصل في المتغير التابع يفسره مبدأ المساءلة، ونلاحظ أيضاً أن مستوى دلالة قيمة اختبار فيشر F "0.005" هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نحكم على جودة صلاحية نموذج الفرضية الرابعة، وقيمة معامل الانحدار B "0.107"، أي كلما ارتفع مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة

ارتفع مستوى الحد من التهرب الضريبي ب 10.7%، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة B في حالة عدم تطبيق مبدأ المساواة في المؤسسة محل الدراسة تساوي "1.683".

بناء على النتائج الفارطة نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد دور لتطبيق مبدأ المساواة للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط " ويكون نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y=1.683+0.107x$$

و. الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية بعدم وجود دور لتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط.

الجدول 12: يمثل نموذج الانحدار البسيط لأثر مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي

البيان	اختبار T	مستوى الدلالة T	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة F	معامل الارتباط R	معامل التحديد
الثابت	0.462	0.649	0.243				
الحوكمة الجبائية	6.086	0.000	0.994	37.039	0.000	0.785	0.617

مصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المساواة والمتغير التابع، حيث أن مستوى دلالة قيمة T المحسوبة "0.000" وهو أقل من مستوى المعنوية "0.05"، أي يوجد دور للحوكمة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حسب وجهة نظر عينة الدراسة، كما أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين "0.785" وهو يدل على وجود علاقة طردية وقوية جدا بين المتغيرين، كما أن معامل التحديد يساوي "0.617" ويعني أن 61.7% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره الحوكمة الجبائية، ونلاحظ أيضا أن مستوى دلالة قيمة اختبار فيشر F "0.000" هي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نحكم على جودة صلاحية نموذج الفرضية الرابعة، وقيمة معامل الانحدار B "0.944"، أي كلما ارتفع مستوى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة ارتفع مستوى الحد من التهرب الضريبي ب 94.4% وهي قيمة مرتفعة جدا، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة B في حالة عدم تطبيق الحوكمة الجبائية في المؤسسة محل الدراسة تساوي "0.243".

بناء على ما سبق نرفض الفرضية الرئيسة الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور لتطبيق مبادئ الحوكمة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية الأغواط " ويكون نموذج الانحدار كالتالي:

$$Y=0.243+0.944x$$

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق له نظريا وتطبيقيا، نقول إن مبادئ الحوكمة الجبائية هي الرادع الجوهرى لظاهرة التهرب الضريبي، وينتج عن تطبيقها المحافظة على الحصيلة الضريبية للخرينة العامة، وذلك بكشف حالات التلاعب والتهرب في إعداد التصريحات الضريبية باستخدام أحدث التقنيات والأساليب. وتعد الحوكمة الجبائية هي الركيزة الأساسية التي تسد ثغرات النظام الضريبي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها في الآتي:

➤ يعاني الموظفون من غموض بعض التشريعات الضريبية، مما يصعب فهمها على المكلفين ويثقل كاهل العمل؛

➤ أجمع أفراد العينة على لجوء المفتشين أحيانا إلى التقدير عند حساب الضريبة، وذلك نظراً لغياب أو عدم دقة الدفاتر المحاسبية لدى بعض المكلفين، مما يشكل ثغرة تتيح المجال للتهرب الضريبي؛

➤ أجمع أفراد العينة على النقص الحاد في الموارد البشرية والمادية مقارنة بحجم المكلفين، مما يثقل كاهل الموظفين ويُعيق فعالية العمل الجبائي؛

➤ أجمع أفراد العينة غموض وتعدد المفاهيم للقوانين الجبائية من ناحية الصياغة ووجود والعديد من الفجوات التي تمكن من الهروب الضريبي؛

➤ أجمع أفراد العينة على الحياد بخصوص تميز التشريعات الجبائية بالوضوح بحيث يفهمها عامة المكلفين، وهذا يدل على غموض وتعقيد القوانين الجبائية؛

➤ أجمع أفراد العينة على عدم بروز دور الجهة الاشرافية على الإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، ولم يتم تجسيد هذا المبدأ في المديرية محل الدراسة؛

➤ وجود علاقة ارتباطية قوية بين مبادئ الحوكمة الجبائية والحد من التهرب الضريبي، حيث أن هذه المبادئ فعالة بشكل واضح عند تطبيقها على الواقع ضد التهرب الضريبي؛

➤ إن الالتزام بتطبيق وتجسيد الحوكمة الجبائية ضرورة ملحة لتعزيز الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي للدول وتحقيق التنمية.

التوصيات:

➤ تحسين نظام الإبلاغ الضريبي من خلال تطوير منصات إلكترونية لتسهيل عملية الإبلاغ مما يساعد على تقليل الأخطاء ويزيد من الشفافية، وتبسيط وتوحيد النماذج الضريبية المستخدمة لتسهيل عملية الامتثال وتقليل التعقيدات؛

- تعزيز الرقابة والمساءلة عن طريق إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الأداء الضريبي وتقييم فعالية السياسات الجبائية، مما يعزز المساءلة، وتفعيل آليات التفتيش بزيادة عدد المفتشين الماليين وتدريبهم على أحدث أساليب الكشف عن التهرب الضريبي؛
- مراجعة التشريعات الضريبية الحالية عن طريق إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية الحالية لتحديد الثغرات التي قد تسهل التهرب؛
- تطبيق تقنيات تحليل البيانات الكبيرة للكشف عن الأنماط غير العادية في الإبلاغ الضريبي، مما يساعد في تحديد المتهربين، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة تحذير مبكر عن التهرب الضريبي المحتمل؛
- تنظيم حملات توعية دورية للمواطنين حول أهمية الالتزام الضريبي وتأثير التهرب على التنمية الاقتصادية، إقامة ورش عمل تدريبية للمحاسبين والمستشارين الماليين لتعزيز معرفتهم بالقوانين الضريبية الجديدة.

قائمة المراجع:

1. الصافية لشلح. (2018). تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، 264.
2. توايتية , ط & معمري , ر . (2019). دور مبادئ الحوكمة الضريبية في تفعيل آليات الفحص الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية أم البواقي. 47.
3. حدادو فهمية. (2018). الحوكمة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2008/2016 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة أكلي محمد أولحاج.
4. حديدي, آ & حمودة, أ. ا. (2019). دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي-دراسة ميدانية لعينة من مديريات الضرائب في الجزائر. -مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية. 221 ,
5. رزيقة تغريبت . (2023). جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري . مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 305-319.
6. عبد الحليم صالح، و عبد القادر قطيب . (2024). محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر وفقا لمبادئ الحوكمة الجبائية - دراسة تحليلية -. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 141-153.
7. عوادية, خ . (2021). دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس. مجلة المؤسسة. 146 ,
8. محمد بوشوشة. (2021). تقييم واقع الحوكمة الجبائية في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 105-123.

9. مليكاوي مولود. (2015). واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، 146.
10. نصر رحال، مصطفى عوادي، و أنور عيدة. (2019). الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 73.
11. Hossain, M., Ali, S., Ling, C., & Fung, C. (2023). Tax avoidance and tax evasion: current insights and future research directions from an emerging economy. *Asian Journal of Accounting Research*, 275-292.
12. Lopo Martinez et al. (2022). Tax Governance: A Study of Its Effects on Tax Evasion. *Brazilian Business Review*, 458.
13. Elham Jaafer Alshawi, Suhail Abdullah Al-Tamimi, Majid Ahmed AL Anssari, & Mohammed Faraj Hanoon. (2023). The Effect of Applying The Principles of Tax Governance in Increasing The Efficiency of Tax Administration and Increase Tax Compliance. *International Journal of eBusiness and eGovernment Studies*, 68-88.
14. Hji Panayi. (2018). Tax Governance: A Study of Its Effects on Tax Evasion. *BarazilinBusiness Review*, 123-139.
15. Hugo Leonardo Menezes de Carvalho, & Lucimar Antônio Cabral de Ávila. (2022). Tax Governance: A Study of Its Effects on Tax Evasion. *Brazilian Business Review*, 455-474.
16. Renyan Mu, Nigatu Mengesha Fentaw, & Lu Zhang. (2023). Tax evasion, psychological egoism, and revenue collection performance: Evidence from Amhara region, Ethiopia. *International Journal of Public Administration*, 1-15.